كلية التربية
المجلة التربوية
***

(بسم الله الرحمن الرحيم)

"استشراف الوقع البيئي لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية والتهيئة البيئية في دولة الكويت"

PROSPECTIVE ENVIRONMENTAL IMPACT OF WORLD TRADE ORGANIZATION AGREEMENTS AND PREPARED-NESS OF THE KUWAITI ENVIRONMENT

إعداد

أ. د/علي عبد المحسن تقي

قسم الأصول والإدارة التربوية
كلية التربية الأساسية
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

المجلة التربوية ـ العدد الواحد والثلاثون ـ يناير ٢٠١٢م

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المقدمة:

مع تزايد الاهتمام بمعالجة مشكلات تلوث البيئة في الكويت من ناحية، ومع الانفتاح الاقتصادي، وانضمام الكويت إلى اتفاقيات تحرير التجارة ومنظمة التجارة العالمية؛ فإنه يثور التساؤل حول الأثر الذي يمكن أن تمارسه أو تحدثه الإجراءات المتعلقة بحماية البيئة في الكويت على أوضاع التجارة الخارجية فيها، وحول مدى إمكانية التوفيق بين تحرير التجارة الخارجية في الكويت وحماية البيئة فيها.

وتعتبر الدراسات المتعلقة بالتأثير المتبادل بين تحرير التجارة العالمية وحماية البيئة على درجة كبيرة من الأهمية والحساسية، خاصة عندما يتعلق الأمر بحماية مصالح دول الجنوب ضد دول الشمال. ففي أغلب الأحوال فإن الدول ذات المعايير البيئية المنخفضة هي الدول النامية أو دول الجنوب. وتخشى هذه الدول من أن تقوم دول الشمال باستخدام مسألة المعايير البيئية لفرض قيود على دخول منتجاتها إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة، كما فعلت من قبل خلال عوائق عديدة ومتنوعة وغير تعريفية أيضاً. ولذلك، فإن الدول النامية تتهم الدول الصناعية المتقدمة في هذا المجال بأنها: "إمبريالية اقتصادياً أو بيئياً".

وهناك عدد من شروط منظمة التجارة العالمية ترتبط ارتباطاً مباشراً بالقضايا البيئية التي تتصل بالتجارة. هذه الشروط تتضمن مبادئ عدم التمييز للدول الأولى بالرعاية، والمعاملة القومية، بالإضافة إلى بعض أقسام المادة (٢٠) من اتفاقية الجات التي تنص على أن حماية حياة الإنسان، أو الحيوان، أو النبات، أو الصحة، أو المحافظة على الموارد الطبيعية النادرة يمكن الاستناد إليها كأسباب لتجاوز قواعد التجارة العالمية.

وهكذا تتضح علاقة الجات والبيئة من خلال المادة (٢٠) والتي نصت على حق استثناء من القواعد العامة للاتفاقية لعدة أسباب من بينها حماية البيئة، وكذلك فإن المادة (٢٠) فقرة ب تسمح باتخاذ إجراءات ضرورية لحماية حياة الإنسان، والحيوان، والنبات، أو الصحة. والمادة (٢٠/ جـ) توافق على اتخاذ إجراءات تتعلق بالمحافظة على الموارد الطبيعية القابلة للنفاد، إذا تمت هذه الإجراءات على نحو عملي بالاقتران مع قيود على الإنتاج أو الاستهلاك المحلي، طالما أن هذه الإجراءات لا تتضمن إجراءات تمييزية تحكمية وغير مبررة بين الدول.

وبالنسبة للخدمات: مادة (١٤) من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات – الاستثناءات العامة واتفاقية الحواجز الفنية للتجارة – **TBT**. واتفاقية الإجراءات الصحية والصحة النباتية – **SPS**.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

واتفاقية الجوانب المرتبطة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (المـواد ٢/٢٧، و ٣/٢٧ من القسم ٥)، والاتفاقية الزراعية.

هذا من جانب، ومن الجانب الآخر تفرض المادة (٦) من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات محددات على المجهودات الحكومية الداخلية التنظيمية، ومن بينـها القـوانين والتنظيمات البيئية التي تؤثر على العمليات الخاصة بالخدمات. وتطبق هذه المحددات حالياً على قطاعات معينة، وافقت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، أو الدول أطراف المعاهدة على الالتزام بها، إلا أن المفاوضات الجارية قد توسع من دائرة هـذه المحـددات لكافة قطاعات الخدمات.

وتحصر المادة (١٤) من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات "***المعايير الفنية***"، والتي يمكن أن تتضمن تقريباً أي قانون أو تنظيم من القوانين والتنظيمات البيئية. وحـتى يتسنى قبولها تحت ظل المادة (١٤) فإن حماية البيئة يجـب أن "***تقـوم علـى معـايير موضوعية وشفافة***"، كما يجب أن "***لا تشكل عبئاً يزيد عن الحاجة للتحقـق من جودة الخدمة***". ويعني هذا بالتأكيد أن أي دولة عليها أن تتخطى مجموعـة مـن العقبات والمهام لتثبت أن مجهوداتها في تنظيم البيئة مناسبة.

من هنا اتجه الاهتمام نحو التركيز على أهمية التعاون بين الهيئـة العامـة للبيئـة بالكويت والأنشطة الإنتاجية (الصناعية والزراعية) والتجارية، بحيـث تتجـه الأنـشطة الإنتاجية والاستثمارات في المستقبل نحو إنتاج سلع تتوافر فيها المواصفات البيئية من حيث الجودة والتغليف طبقاً للمعايير الدولية حتى يمكن للسلع الكويتية أن تجد طريقهـا نحـو الأسواق المحلية والدولية، دون عوائق قد تكون راجعة لأسباب بيئية. فمع تحسن الوضـع البيئي تزداد فرص التصدير والنفاذ إلى الأسواق العالمية.

ولذلك تظهر أهمية هذه الدراسة في استشراف الواقع البيئي لاتفاقيـات منظمـة التجارة العالمية من خلال الهيئة البيئية في دولة الكويت.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مشكلة الدراسة:

تسعي الدراسة الحالية إلي التعرف علي تأثير التجارة العالمية الحرة علي إدارة وحماية البيئة في دولة الكويت وذلك مع التوقعات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الكويتي وبما تؤثر به هذه التجارة علي الواقع البيئي في الكويت.

تساؤلات الدارسة:

ولدارسة المشكلة والوصول إلي نتائج لها يتطلب ذلك الإجابة عن التساؤلات التالية:

١- هل تؤدي التجارة العالمية الحرة في البضائع والخدمات إلي تمكين فاعل في كل مستويات حماية وإدارة البيئة؟

٢- هل للتجارة العالمية الأكثر حرية في البضائع والخدمات تأثيراً مختلفاً علي حماية البيئة في الدول المتقدمة عنها في النامية؟

٣- ما تأثير التجارة العالمية الحرة في البضائع والخدمات علي البيئة الكويتية وذلك من خلال استشراف الواقع البيئي الكويتي؟

٤- ما التصور المقترح لمواجهة تأثيرات التجارة العالمية الحرة علي البيئة الكويتية؟

أهداف الدراسة:

يمكن صياغة أهداف البحث الرئيسية فيما يلي:

١- استشراف المردودات البيئية المستقبلية الناجمة عن انضمام الكويت إلي منظمة التجارة العالمية.

٢- تحليل مدي تقبل البيئة الكويتية لتطبيق بنود اتفاقيات التجارة الحرة.

٣- استكشاف التأثيرات البيئية المتوقعة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وذلك لبناء الاستراتيجيات الخاصة بمواجهتها وذلك في مجال النفط والغاز، استخراج المياه السطحية والصليبية، توليد الكهرباء والاستخدام السلمي للطاقة الذرية، قوارب الغوص واستغلال الموارد الطبيعية.

٤- بناء السيناريوهات المحتملة للواقع المنتظر لتطبيق بنود اتفاقيات التجارة العالمية علي حماية وإدارة البيئة في دولة الكويت.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٥- تقييم مدي استعداد البيئة الكويتية لتنفيذ بنود اتفاقيات منظمة التجارة العالمية من حيث:
أ- مستوي تكنولوجيا الإنتاج. ب- حجم التمويل.

ج- تبعات إزلة الحواجز التعريفية وغير التعريفية للبضائع والخدمات ومردوداتها في المجالات المختلفة.

خطوات البحث:

قسمت مراحل التنفيذ إلي أربع مراحل هي:

أولاً: المرحلة التمهيدية وتم خلالها الدارسة العلمية حول العلاقة المتبادلة بين الاتفاقات الدولية والبيئية.

ثانياً: مرحلة إعداد أدوات جمع البيانات.

ثالثاً: مرحلة الدراسة الميدانية.

رابعاً: مرحلة إعداد التقرير النهائي.

العلاقة المتبادلة بين التجارة الدولية والبيئة:

تجسدت العلاقات المتبادلة بين التجارة الدولية والبيئة من وجهات نظر " *أنصار البيئة*" ضد " *أنصار حرية التجارة*".

فقد حذر أنصار حماية البيئة من خطورة الاتجاهات المتزايدة نحو تحرير التجارة الدولية، وما يمكن أن تسفر عنه تلك الاتجاهات من إلحاق ضرر أو أذى كبير بالبيئة، ولذلك فقد دفع أنصار حماية البيئة – بضرورة إدخال بعض القيود أو الالتزامات البيئية الخاصة على حرية التجارة.

وعلى الجانب الآخر، فقد شدد أنصار حرية التجارة على خطورة فرض القيود على حرية التجارة، وذلك بدعوى أن هذه القيود ليست هي الحل الأمثل لأجل تفادي الأزمات البيئية لتحرير التجارة. وعلى العكس من ذلك، فقد احتج أنصار حرية التجارة، بأن تحرير التجارة الدولية من المحتم، في الواقع، أن يكون مفيداً للبيئة. فهم يرون أن

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

القيود البيئية على التجارة هي بمثابة دعوى في صالح أنصار مذهب الحماية وتقييد حرية التجارة، وأنها من هذا المنطلق تعد خطوة نحو الانحدار لما تؤدي إليه من ظروف ستدفع حتماً إلى انهيار نظام التجارة العالمي.

وينظر أنصار حماية البيئة إلى تحرير التجارة أنه يؤدي إلى زيادة التلوث، وفقد السيادة الوطنية، وخلل بالتوازن البيئي، وأن التجارة الحرة هي بمثابة قوة مضادة للبيئة تدفع بواسطة الرغبة في الحصول على الوظائف وتحقيق الأرباح، وأنها تعد بمثابة نوع من البيروقراطية الدولية المتجهة للأعمال **Business**.

وعلى الجانب الآخر، فإن أنصار حرية التجارة ينظرون بارتياب إلى جداول أعمال جماعات أنصار البيئة، حيث يخشى أنصار حرية التجارة من مخاطر الأشكال الجديدة للحماية، والتي تؤدي إلى إعاقة المنتجين الأجانب من النفاذ إلى الأسواق الدولية، ومن ثم تخفيض المكاسب الحقيقة من التجارة، وهو ما يمكن أن يتخذ مظهراً سياسياً جذاباً يختص بحماية البيئة. أكثر من هذا، فكثير من أنصار حرية التجارة يخشون من أن استخدام الجزاءات التجارية، مثل حظر الواردات أو فرض رسوم عليها، من أجل فرض احترام الإتفاقيات البيئية، أو من أجل تعزيز التنظيمات البيئية المحددة أصلاً من طرف واحد، فإن ذلك سوف يؤدي إلى إنهيار نظام التجارة العالمي الضعيف أصلاً.

كما يعترض أنصار حرية التجارة بصفة خاصة على الجهود التي تبذل من أجل الانصياع للتنظيمات والمعايير البيئية المختلفة (أو ما يعرف بنفقات الخضوع للبيئة)، نظراً لتعلق هذه المسائل باعتبارات المزايا النسبية والقدرة التنافسية، حيث يخشى هؤلاء من أن هذه الجهود سوف تُعطّل أو تَلغي الاختلافات في المزايا النسبية المقارنة والتي تشكل الأساس الحقيقي للمكاسب الاقتصادية من التجارة الدولية.

إن العلاقة بين التجارة الدولية والبيئة هي ذات طبيعة خلافية، وتتطلب هذه الطبيعة الخلافية بين التجارة الدولية والبيئة ضرورة العمل على إيجاد وسائل لتحسين التنسيق بين التجارة وصناعة السياسات البيئية، وذلك عن طريق التسوية أو التوفيق بين سياستين هامتين وهما: تعزيز النمو الاقتصادي من خلال التجارة وحماية البيئة في نفس الوقت.

الدفاع عن اتفاقية الجات:

كاستجابة للنقد الموجه لمنظمة التجارة العالمية حول التقصير في توفير الحماية البيئية يصف بحث أوكسلي **Oxley** (٢٠٠٠م) – أو يحاول أن يشرح – المدى الذي توفر به منظمة التجارة العالمية مجالاً كبيراً لحماية البيئة. ويستعرض الكاتب دفاعه عن

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ضرورة إبقاء اعتبارات السياسة العامة – مثل حماية البيئة – خارج صلب وظائف منظمة التجارة العالمية، حتى لا تتدمر القدرة الأساسية على تحقيق الازدهار عبر التجارة فقط.

ويدفع كل من إيراس **Eiras** وشافر **Schaeffer** (٢٠٠١م) بأن التجارة الحرة ضرورية لتزويد الدول بالوسائل الاقتصادية اللازمة لتبني الإجراءات الخاصة بحماية البيئة في مضمون "هيئة تشجيع التجارة" في الولايات المتحدة الأمريكية. ويزعم الكاتبان أن أي محاولة للحد من التجارة لأسباب بيئية من خلال العقوبات التجارية أو الاتفاقيات التجارية قد تمثل تهديداً للنمو المتصاعد والثروة المتزايدة اللازمة لحماية البيئة، والتي تتطلب معدلات مرتفعة من نفقات حماية البيئة والمحافظة عليها.

ويتناول جريسولد **Griswold** (٢٠٠١م) قضية فرض المعايير الخاصة بالعمل والبيئة من خلال العقوبات التجارية. ويفند الكاتب الرأي بأن هذا الفرض الجبري مطلوب للمحافظة على المقاييس المرتفعة، مدعياً بأنه يمكن التوصل لتلك الغايات من خلال الانفتاح على التجارة والاستثمار، يؤكد أن محاولة فرض هذه المعايير من خلال الجزاءات والعقوبات التجارية يحرم الدول النامية من فرص هي بمسيس الحاجة إليها.

تغيير السياسات والإدارة البيئية:

تَقدم موريس **Morris** (٢٠٠٠م) الأسس النظرية لفهم كيف تصدرت الموضوعات البيئية العالمية الصدارة والأولوية في السياسة الخارجية. وتحلل الكاتبة تكلفة ومنفعة القضايا التي توجه الاتفاقيات العالمية بهذا الصدد. وتقترح موريس **Morris** (٢٠٠٠م) أن هناك مشكلات كبيرة في الطريقة التي توصلت بها المنظمات البيئية العالمية إلى تحقيق النجاح في حماية البيئة، وتشرح كيف يمكن حصر الاتفاقيات البيئية العالمية تبعاً للسوق، واعتماداً على مدخل قائم على العلم في هذا الإجراء.

أما باهيجو **Bahiigwa** (٢٠٠٠م) في بحثه: "وقع التجارة وسياسات الاستثمار على البيئة" فيقدم تحليلاً اقتصادياً لوقع التجارة وسياسات الاستثمار وتأثيراتها البيئية، بالإضافة إلى العوامل المؤسسية والبيئية في قطاع صيد الأسماك المتدهور بأوغندا.

ثم يقدم الكاتب بعد ذلك سلسلة من المقترحات لاستغلال السوق تقوم على أدوات أساسية، مثل: الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك، تتضمن مراقبة الجودة، وإدارة التلوث، وأدوات للحد من الصيد الجائر.

يجادل أوكسلي **Oxley** (١٩٩٩م) أن المناظرة بين التجارة والبيئة التي تم عرضها على أنها صراع أو نزاع بين منظمة التجارة العالمية والحركات العالمية لحماية البيئة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ستقود حتماً إلى نتائج وخيمة على السياسة العامة، وضعف في حماية البيئة وتحديد غير ضروري – أو غير لازم – للتجارة. وتركز ورقته بالبحث على إعادة تصوير المنازعة والجدل في ضوء مختلف باستخدام أدوات أكثر فاعلية لإدارة البيئة من أجل حل النزاع المنتظر بين حماة البيئة ومنظمة التجارة العالمية للتوصل إلى نتائج بيئية إيجابية.

قضية البطاقة الإيكولوجية:

نضرب مثلاً في هذا المضمار بالبطاقة الإيكولوجية للتأكيد على ضرورة العمل على التنسيق ما بين السياسات البيئية للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بهدف التوصل إلى توحيد المعايير البيئية في التجارة الدولية، وذلك فيما يتعلق بالمنتجات محل التجارة الدولية ولا يختص بطرق الإنتاج، بحيث يتعين على كافة الأطراف المتعاقدة الالتزام بهذه المعايير. ومن الأمثلة على هذه المعايير البيئية، تلك المتعلقة بالعنونة والتغليف وإعادة التدوير، أو إعادة الاستخدام، وإدارة الفاقد، سواء أكان ذلك بالنسبة للمنتج النهائي، أو بالنسبة لمدخلاته.

وتجدر الإشارة أن أشهر المعايير البيئية في مجال التجارة الدولية هي تلك المتعلقة بالبطاقة الإيكولوجية أو العنونة البيئية **Eco-Labeling**، ويقصد بها العلامات التي يتم وضعها على المنتج بهدف إعلام المستهلك بمدى ملاءمته للبيئة عن غيرة من المنتجات الأخرى المدرجة على نفس الفئة السلعية، بهدف حماية البيئة عن طريق زيادة وعي المستهلكين بالآثار البيئية المترتبة على استهلاكهم للسلعة.

وتتكون إجراءات منح العلامة أو البطاقة الإيكولوجية بصفة عامة من مرحلتين:

الأولى: وتتضمن اختيار الفئات من المنتجات ووضع المعايير المتعلقة بمنح العلامة.

الثانية: تشمل إجراءات الإدارة والتحقيق اللازمة لمنح العلامة للمنتجين، وهو ما يتم عن طريق طرف ثالث غير المنتج والمستهلك.

ويتفحص أبلتون **Appleton** (١٩٩٩م) الاهتمامات والمردودات التي تخص الدول النامية من جراء برامج البطاقة الإيكولوجية، ملمحاً إلى بعض الأمور السارية والمثيرة للجدل التي ترتبط بهذا الموضوع في منظمة التجارة العالمية، مثل: طرق العلميات والإنتاج. ويقدم المؤلف تحليلاً قانونياً لبرامج البطاقات الإيكولوجية تمشياً مع الاشتراطات الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية. ويستخلص تأثيرات هذه الشروط على الدول النامية من المنظور التجاري والاستراتيجي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

نقد الجات والجاتس:

هناك من يوجه النقد الشديد للسياسة العامة التي تنتهجا منظمة التجارة العالمية في الشؤون البيئية، وفي كيفية تعامل المنظمة مع الشروط البيئية والمنازعات الخاصة بالبيئة في تلك المنظمة، وعلاقة منظمة التجارة العالمية مع الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف.

في حين يناقش فون مولتكي **Von Moltke** (١٩٩٨م) الموضوع الخاص بطرق العمليات والإنتاج في نظام التجارة العالمي، ويحاول أن يبرهن أن النظام التجاري الذي لا يميز بين استدامة المنتج وبقاؤه وتحمله لا يعد مقبولاً من المنظور البيئي، ويدافع الكاتب عن طرق عمليات الإنتاج البيئية في أسلوب يقوم على أساس تبني القواعد التي يضعها المهتمون بالبيئة في المقام الأول، وبعدها يتم دمج هذه القواعد في الجات حتى يتسنى تعزيز البيئة والتجارة وازدهارهما.

وهناك إشارة إلى أنه عندما يتم تطبيق مبادئ إتاحة الأسواق والمعاملة الوطنية الخاصة بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات على قطاع معين، فإن الإجراءات التنظيمية التالية لحماية البيئة قد تعتبر من قبل منظمة التجارة العالمية. **إجراءات غير قانونية:**

- تحديد عدد علميات استخراج النفط أو الغاز في سوق أو مجتمع معين.
- فرض قيود على حجوم أو أعداد عمليات استغلال أو استخدام المياه السطحية والجوفية بواسطة القائم بخدمات تموين المياه.
- شروط استخدام نسبة معينة من مصدر كهربائي متجدد بحيث تُفقد هذه الشروط أحد موردي الكهرباء – من عبر الحدود من دولة أخرى لا تستخَدم هذا المصدر المتجدد – ميزاته التنافسية.
- حظر استخدام الطاقة الذرية في توليد الكهرباء، حيث ينجم عن هذا الحظر أن يفقد أحد المنتجين الأجانب للطاقة الذرية ميزته التنافسية.
- وضع قيود على عدد قوارب الغوص التي يسمح بها على شواطئ الشُعَب المرجانية.
- منح أولويات أو أفضليات لأعضاء المجتمع المحلي أو المجتمعات الوطنية من أجل استخراج رخص استغلال الموارد الطبيعية (مثل صيد الأسماك).

وهكذا يندرج في اهتمام الدراسة المقدمة تناول الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (جاتس **GATS**). وقد أنشئت هذه الاتفاقية كجزء من مكونات منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٤م. وتحت شروط الجاتس فإن الدول الأعضاء مجبرة على

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الاستمرار في المزيد من تحرير الخدمات، وكان البدء في مفاوضات لتحقيق هذه الغايـــة في عام ٢٠٠٠م. واليوم تتوسع المفاوضات لتصل بمدى شروط هذه الاتفاقية بحيث أصبح لها مردودات جسيمة على البيئة في كل أرجاء العالم. وهو ما تؤكده مجموعة من الدراســـات تشير توقعاتها إلى أن هذه الاتفاقية سيكون لها آثار ضارة وممتدة وواسعة المجال على البيئـــة فيما يتعلق بالمصادر والموارد العالمية، والمصادر الطبيعية، والزراعة، والطاقـــة، وحقـــوق الملكية الفكرية أيضاً.

ضرورة تغيير الجات:

تصف منظمة الســـلام الأخضر أو جرين بـــيس **Greenpeace** (١٩٩٩م) الإطار العام لمذكرتها الخاصة "بالتجارة الآمنة" وتضمنها توصيات تتعلق بالحاجة إلى تغـــيير منظمة التجارة العالمية لتستوعب بطريقة أفضل أساليب حماية البيئة والتنميـــة المـــستدامة إضافة إلى تحديد التجارة. وتستغل المذكرة فحص إحدى حالات المنازعات المرتبطة بالبيئة في منظمة التجارة العالمية لتبرهن على أن المعاملة الحالية للبيئة في ظل منظمة التجارة العالمية تهدد قدرة الحكومة والمواطنين على الاستجابة للحاجات التي تفرضها المخـــاطر البيئيـــة والصحية.

ويمحص إجلين **Eglin** (٢٠٠١م) الادعاء بأن منظمة التجارة العالمية يجـــب أن تسهم في حماية أفضل للبيئة وتشارك في دعم المزيد من العدالة الاجتماعية من خلال فرض العقوبات التجارية، ويدحض بقوة فكرة استخدام الجـــزاءات أو العقوبـــات التجاريـــة كأدوات سياسية، معرباً عن تأييده القوى لفكرة أن الحاجة إلى نظام تجاري قوى سيعتبر – في حد ذاته – علاجاً لأكبر أسباب التدهور البيئي وعدم العدالة الاجتماعية.

وختاماً، تستكشف ورقة روجيليو **Rogelio** (٢٠٠٠م) علاقة التجارة والبيئة في مضمون الجولة الجديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف من منظور الـــدول النامية. وتقدم هذه الورقة ملخصاً مختصراً يشرح الموضوعات والقضايا والاهتمامات كما تتناولها منظمة التجارة العالمية. ويبرهن البحث أنه يجب إضفاء المزيد من الاعتبـــار علـــى معالجة القضايا التي تسبب اهتماماً كبيراً في البيئة (مثل: الغازات المنبعثـــة أو المتـــصاعدة، وضريبة الكربون في الدول المتقدمة) عند تناول الأمور الخاصة بعلاقة التجارة البيئية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

دراسة الوضع البيئي في دولة الكويت

تم دراسة الوضع البيئي في دولة الكويت علي النحو التالي:

١. تجميع اللوائح والقوانين والقرارات المرتبطة بحماية البيئة من: الهيئة العامة للبيئة، وزارة الصحة، وزارة التجارة والصناعة، وبلدية الكويت. وحصر اللوائح والقرارات والقوانين التي ترتبط بالتأثيرات المتبادلة (بين حرية التجارة وحماية البيئة)، وتحليل الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية والإقليمية التي أبرمتها دولة الكويت في مجال حماية البيئة.

٢. استطلاع رأي المسئولين عن إعداد السياسات والاستراتيجيات البيئية، وعينة من صناع القرار (من خلال غرفة تجارة وصناعة الكويت)، لتحديد أربعة قطاعات تنال الأولوية والاهتمام لتركيز الدراسة الميدانية عليها.

وبجانب المسح المرجعي للكلمات الدالة **Key Words** علي آلات البحث العالمية العامة **Google** و **Alltheweb** ، وبفضل دعم إدارة المصادر التعليمية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، أمكن الاشتراك في خدمة **Libranet** التي أتاحت استخراج البحث من المواقع التالية:

EL Compendexliza – Wilson - Eric – EBSCO. & CINHAL – MEDLINE – ACADEMIC. SEARCH – DISSERTATION – ABSTRACRS – ABI/INFORM.

وبهذا أتيح للفريق البحثي فرصة متابعة ما يجري نشره من بحوث ودراسات ورسائل علمية ترتبط بموضوع الدراسة.

من حيث مهمة تجميع اللوائح والقوانين والقرارات المرتبطة بحماية البيئة من مصادرها الأولية **Primary Sources** ومصادرها الثانوية **Secondary Sources** تمكن الفريق البحثي من إعداد قائمة شاملة (قدر الإمكان) تشمل عدد (٨٠) قانون وقرار واتفاقية كويتية حول الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها.

كما تم حصر المعايير التي فرضتها إتفاقيات منظمة التجارة العالمية في ثلاثة معايير هي:

الموضوعية، الشفافية، للتحقق من الجودة فقط.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أما بالنسبة للمعاهدات والاتفاقيات الدولية فقد توفرت دارسة منشورة باللغتين العربية والإنجليزية مجمعة لها (عدد ٢٨)، وتم إستكمالها وتحديثها، وأعدت منهجية دراستها.

إجراءات الدراسة الميدانية:

لتحديد مجتمع البحث للدراسة الميدانية من أجل التعرف على مدى استعداد البيئة الكويتية لتنفيذ بنود اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. وحرصاً على شمولية العينة، وضمان سلامة الاستنتاجات لم تنجح محاولات الفريق البحثي في التوصل إلى أي قاعدة بيانات - شاملة، ودقيقة، وحديثة - حول الشركات والمؤسسات المهتمة بمجالات الدراسة وهي:

استخراج الطاقة وإنتاجها، النقل، السفر والسياحة، البناء، التوزيع، التخلص من النفايات والمجاري، التزويد بالمياه، سلاسل الفنادق.

وبعرض الموضوع على مجموعة تركيز **Focus Group** مشكلة من الهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب (٤أعضاء) أوصت المجموعة بتحليل كل الشركات التي تتمتع بعضوية غرفة تجارة وصناعة الكويت والتي بلغ عددها حتى تاريخه ١١ ٨٤٣ شركة ومؤسسة، واستخراج الشركات والمؤسسات التي تعمل في المجالات التي تهتم بها الدراسة، ومراسلتها بالاستبيانات واستطلاعات الرأي، وإعداد بطاقات المقابلات لصناع القرار والمسؤولين بهذه الهيئات.

بتجميع وتصنيف محاور الدراسة أمكن تنسيقها في أربعة محاور رئيسية تضم ١٢ محورا فرعيا ترتبط باستكشاف التأثيرات البيئية المتوقعة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وبتجميع الآراء والاقتراحات والتوصيات الكفيلة ببناء الاستراتيجيات الخاصة بمواجهتها من حيث ما اتفقت مجموعة التركيز على اعتباره من محاور الدراسة.

عينة الدراسة:

هي النفط والكهرباء والمياه والثروة المائية والقطاع الخاص.

مجتمع الدراسة وعينة الدراسة:

تم حصر وتجميع الوظائف والمناصب القيادية التي تستهدفها أدوات جمع البيانات في سبع جهات رسمية لاختيار أعضاء مجموعات التركيز **Focus Groups**،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والمشاركين في حلقات المناقشة **Discussion Sessions**، المستهدفين ببطاقات المقابلة **Structured Interviews** من الجهات التالية:

الهيئة العامة للبيئة، غرفة تجارة وصناعة الكويت، وزارة التجارة والصناعة، وزارة النفط، الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية، وزارة الصحة، بلدية الكويت.

واستناداً إلى طريقة جمع البيانات والمعلومات أمكن تقسيم مجتمع البحث إلى قسمين:

القسم الأول: المسؤولين عن إعداد ووضع السياسات والاستراتيجيات البيئية (بالهيئة العامة للبيئة، وزارة الصحة، وزارة التجارة والصناعة، الهيئة العامة للثروة السمكية، وبلدية الكويت).

القسم الثاني: صناع القرار في القطاع الإنتاجي (تجارة، وصناعة، وزارعة) من خلال غرفة تجارة وصناعة الكويت من القطاعات الأربعة التي تم اختيارها بناء على الدراسة المكتبية، وهي قطاعات النفط ومنتجاته، والصناعة متصلة في: المناجم والمحاجر، صناعة الورق ومنتجاته، الصناعات التحويلية، صناعات الكيماويات، صناعة المنسوجات، الصناعات المعدنية الأساسية، صناعة الخشب، منتجات محلية و معدات.

أدوات الدراسة الميدانية:

بما يناسب كل محور فرعي ورئيسي من محاور الدراسة تم تصميم أدوت جمع البيانات التالية:

١- استطلاع رأي **Questionnaires** لشركات ومؤسسات القطاع الخاص.
٢- محاور استمطار الأفكار والعصف الذهني لمجموعة تركيز **Focus Group**.
٣- محاور للتداول في حلقة مناقشة **Discussion Session**.
٤- محاور مناقشة في بطاقة مقابلة مقننة Structured Interview.

وبناء على ذلك تم تفصيل أسئلة الدارسة في المحاور التالية:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أ- إستشراف تأثير بعض الشروط والقواعد التي تفرضها اتفاقيات حرية التجارة على الأوضاع البيئية في دولة الكويت (كما تم تحديدها من الدراسة المكتبية في المرحلة التمهيدية).

ب- تقييم مدى استعداد البيئة الكويتية وتهيئتها لتطبيق شروط اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (مع التركيز على القطاعات الأربعة محل الاختيار من المرحلة التمهيدية).

ج- إستطلاع الآراء في كيفية التوفيق بين حرية التجارة وحماية البيئة بتطويع القوانين والقواعد والإجراءات البيئية، أو بتعديل طريق التشغيل والتصنيع أو بتطوير الصناعة والتجارة والزراعة لتتفق مع متطلبات اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

تقنين أدوات الدراسة:

تم إعداد أدوات الاستقصاء من استطلاعات رأي أو استبيانات بتعدد في اختيارات الإجابة تتيح تحليل نتائج الاستبيانات باتباع الطرق الخاص بالمتوسطات، ومعاملات الإرتباط، والمصداقية، ومربع كا، ودرجة الثقة، بالإضافة إلى الانحراف المعياري ومقاييس التشتت، وذلك بعد ترميز الإجابات، وتجميع الملاحظات الواردة في الأسئلة المفتوحة **Open Ended**.

وتم عرض مجموعة من الطرق لاختبار الاستبيانات من أجل قياس معدلات الثبات والصدق باتباع أحدث الطرق الإحصائية التالية على مجموعة التركيز **Focus Group**:

أ- قياس معدل ثبات الاستبيان تم حساب معدل ثبات الاستبيان وذلك بطريقتين:

١- إعادة الاختبار **Test – Retest Reliability**.

وذلك بتقديم نفس الاستبيان لنفس العينة في خلال ٣٠ يوم (حتى لا تتغير ثوابت الاستبيان).

٢- الثبات في الصور البديلة **Alternate - From Reliability**، وذلك بمضاهاة استجابة عينة الخبراء على الأسئلة المتشابهة(في المضمون) مع اختلاف الصياغة في استطلاعات الرأي.

ب- قياس معدل صدق الاستبيان تم حساب صدق الاستبيان من خلال:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

١ - الصدق الداخلي **Internal Validity**.

وذلك بقياس مدى نجاح الاستبيان في قياس ما يُفترض منه قياسه.

٢ - صدق المحتوى **Content Validity**.

مدى نجاح الاستبيان في تحقيق أهدافه وذلك من خلال مدي شمول محتوي الاستبيان لموضوع البحث ومدي شمول البنود لكل محاور الاستبيان.

حدود البحث:

بالإضافة إلى حدود البحث المكانية (بالاقتصار على عينة ممثلة لمجتمع البحث)، والزمانية (التي تخضع للخطة الزمنية للبحث)، تجدر الإشارة إلى المحددات الموضوعية، حيث ستقتصر الدراسة على المواد والاتفاقيات التالية التي أوضحت الدراسة المكتبية ارتباطها بموضوع الدراسة – كما سبق الذكر:

أ) إتفاقية الجات:

المادة ١: عدم التمييز في معاملة الدولة الأولى بالرعاية.

المادة ٣: المعاملة القومية.

المادة ٢٠: الاستثناءات العامة.

ب) الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات TBT:

مادة ٦: محددات المجهودات الحكومية الداخلية التنظيمية.

مادة ١٤: الاستثناءات العامة واتفاقية الحواجز الفنية للتجارة.

ج) إتفاقية الإجراءات الصحية والصحة النباتية SPS:

د) إتفاقية الجوانب المرتبطة بالتجارة من حقوق الملكية - الفكرية:

القسم الخامس: المواد ٢/٢٧، و٣/٢٧.

هـ) الاتفاقية الزراعية.

نتائج الدراسة الميدانية:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ولقد تمثلت الدراسة الميدانية في الإجابة عن أسئلة البحث وذلك علي النحو التالي:

١ - ما هي التأثيرات البيئية المتوقعة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، واقتراح استراتيجيات مواجهتها؟

فعندما يتم تطبيق مبادئ إتاحة الأسواق والمعاملة الوطنية الخاصة بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات على قطاع معين تطبيقا للاشتراطات تعتبر من قبل منظمة التجارة العالمية إجراءات غير قانونية:

- تحديد عدد عمليات استخراج النفط أو الغاز في سوق أو مجتمع معين.
- فرض قيود على حجوم أو أعداد عمليات استغلال أو استخراج المياه السطحية والجوفية بواسطة القائم بخدمات التموين أو التزويد بالمياه.
- شروط استخدام نسبة معينة من مصدر كهربائي متجدد، بحث تفقد هذه الشروط أحد موردي الكهرباء – من عبر الحدود من دولة أخرى لا تستخدم هذا المصدر المتجدد - ميزاته التنافسية.
- حظر استخدام الطاقة الذرية في توليد الكهرباء، عندما ينجم عن هذا الحظر أن يفقد أحد المنتجين ميزته التنافسية.
- وضع قيود على عدد قوارب الغوص التي يُسمح بها على شواطئ الشُعَب المرجانية.
- منح أولويات أو أفضليات لأعضاء المجتمع المحلي أو المجتمعات الوطنية من أجل استخراج رخص استغلال الموارد الطبيعية (مثل صيد الأسماك).

٢ - هل سيكون للتجارة العالمية الأكثر حرية في البضائع والخدمات وقعاً أو تأثيراً على حماية وإدارة البيئة في دولة الكويت، وما هي السيناريوهات المحتملة للوقع المنتظر، أو كيف يمكن التخطيط لتلافي آثاره السلبية - إن وُجدت؟

ومن أمثلة المعايير البيئية: تلك المتعلقة بالعنونة والتغليف، وإعادة التدوير أو إعادة الاستخدام، وإدارة الفاقد سواء أكان ذلك بالنسبة للمنتج النهائي أو بالنسبة لمدخلاته.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ومن أبرز هذه المعايير"البطاقة الإيكولوجية" التي تهدف إلى إعلام المستهلك بمدى ملاءمة المنتج للبيئة عن غيره من المنتجات الأخرى المدرجة على نفس الفئة السلعية بهدف حماية البيئة عن طريق زيادة وعي المستهلكين بالآثار البيئية المترتبة على استهلاكهم للسلعة.

٣- هل هناك حاجة لمراجعة القوانين والتنظيمات البيئية الكويتية لإثبات أنها إجراءات غير تحكمية وغير تمييزية استجابة لشروط اتفاقيات منظمة التجارة العالمية؟

تحصر المادة (١٤) من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات "المعايير الفنية" والتي يمكن أن تتضمن ــ تقريبا ــ أي قانون أو تنظيم من القوانين والتنظيمات البيئية، وأنها يجب أن "**تقوم على معايير موضوعية وشفافة**"، كما يجب أن "**لا تشكل عبئاً يزيد عن الحاجة للتحقق من جودة الخدمة**".

٤- ما مدى استعداد البيئة الكويتية لتنفيذ بنود اتفاقيات منظمة التجارة العالمية؟

من حيث مستوى تكنولوجيا الإنتاج المستخدمة، وحجم لتمويل، وماذا يمكن أن يحدث من إزالة كافة الحواجز التعريفية وغير التعريفية للبضائع والخدمات البيئية (مادة٣/٣١) في مجالات: إستخراج الطاقة وإنتاجها، والنقل والسفر والسياحة، والبناء، والتوزيع، والتخلص من النفايات، والمجاري، والتزويد بالمياه، وسلاسل الفنادق، وما هي مردوداته على الواقع البيئي في دولة الكويت.

٥- ما هو الأثر الذي يمكن أن تحدثه الإجراءات المتعلقة بحماية البيئة في دولة الكويت على أوضاع التجارة الخارجية فيها؟

من حيث: "**تفقات الخضوع للبيئة**"، ومقترحات أساليب التوفيق بين تحرير التجارة الخارجية وحماية البيئة، وتوقعات استخدام المعايير البيئية لفرض قيود على دخول منتجات الكويت إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويعرض القسم التالي التحليل التفصيلي لنتائج الدراسة طبقاً لما ورد في استجابات عينة الدراسة (بإتباع آلية تقييم القوانين والمراسيم والمعاهدات والبروتوكولات حسب المعايير التي فرضتها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وبتقسيم هذه الأدوات القانونية حسب قابليتها للتعديل أو الإلغاء أو الاستكمال بناء على معايير الموضوعية والشفافية والتحقق من الجودة)، أظهرت نتائج دراسة وتحليل القوانين والتشريعات من حيث الموضوعية والشفافية، وبعد تحليل ٥٢ إدارة تشريعية بين قانون، ومرسوم، وقرار بقانون صدرت خلال الفترة من ديسمبر ١٩٦٤م حتى ٢٠٠٢م، يتضح أن بعض المراسيم والقوانين التي تحتاج إلي تعديل وهي علي الترتيب:

- § مرسوم بالقانون رقم٤٦ لسنة١٩٨٠م، في شأن حماية الثروة السمكية، الكويت اليوم، العدد ١٣٠٩، السنة السادسة والعشرون، ص١٣، وذلك بإجمالي ٧ نقاط من أفراد العينة.
- § القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٦م، بشأن تنظيم عمليات صيد الأسماك، وذلك بإجمالي ٦ نقاط.
- § قرار بلدية الكويت رقم ٣٣٧٣ لسنة١٩٨١م، في شأن لائحة المذابح، الكويت اليوم، العدد ١٣٨٥، السنة السابعة و العشرون، ص٢١، وذلك بإجمالي ٥ نقاط.
- § قرار بلدية الكويت رقم ٨٣/٧٠ بتعديل المادة (٦) من قرار رئيس البلدية رقم ١٩٨١/٣٣٦٨م، في شأن لائحة بيع الأغذية وتخزينها والمحلات الخاصة بها، الكويت اليوم، العدد١٤٩٨، السنة التاسعة والعشرون، ص٧، وذلك بإجمالي ٥ نقاط.
- § قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣م، في شأن المحافظة على مصادر الثروة البترولية، الكويت اليوم، العدد ٩٣٧، السنة التاسعة عشرة، ص ١٣، وذلك بإجمالي ٥ نقاط.
- § قرار وزاري رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٥م، بشأن لوائح تنفيذ قانون المحافظة على الثروة البترولية، الكويت اليوم، العدد ١٠٦٤، السنة الثانية و العشرون، ص١٤، وذلك بإجمالي ٥ نقاط.
- § المرسوم الصادر في ٧ يوليو ١٩٧٣م، بشأن (إنشاء) معهد الكويت للأبحاث العلمية، الكويت اليوم، العدد ٩٣٩، السنة التاسعة عشرة، ص ١٣، وذلك بإجمالي ٤,٥ نقطة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

§ قرار بلدية الكويت ٣٣٦٨ لسنة ١٩٨١م، في شأن لائحة بيع الأغذية وتخزينها والمحالات الخاصة بها، الكويت اليوم، العدد ١٣٨٥، السنة السابعة والعشرون، ص ٧، وذلك إجمالي سبع نقاط.

§ قرار رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٨٩م، بشأن القواعد والشروط الواجب مراعاتها لرعي الماشية، الكويت اليوم، العدد ١٨٢٠، السنة الخامسة والثلاثون، ص ١٦، وذلك إجمالي أربع نقاط.

§ قرار وزاري رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٩٥م، بشأن تحديد الأماكن العامة التي يحظر التدخين فيها، الكويت اليوم، العدد ٢١٩، السنة الحادية والأربعون، ص ٥، وذلك إجمالي أربع نقاط.

§ قرار إداري رقم ١٩٩٦/٢١م، في شأن منح موظفي الدولة سلطة ضبط المخالفات المنصوص عليها في المرسوم بالقانون رقم ١٩٨٩/٩م، في شأن حظر بعض الأفعال المضرة بالنظافة العامة والمزروعات، الكويت اليوم، العدد٢٧٠ ، السنة الثانية و الأربعون، ص ٣، وذلك إجمالي أربع نقاط.

وبتحليل درجة ارتباط كل قانون بالبيئة ومنح درجات على سلم قياسات من سبع درجات تبدأ بـــ -٣ ثم -٢ و -١ وصفر من +١ إلى +٣ اتضح تفاوت درجة الارتباط بين الأدوات التشريعية التي خضعت للدراسة، إلا أنها جميعا كان لها ارتباط بالبيئة بشكل ما، وهي نتيجة متوقعة... إذ أن العينة تم اختيارها لارتباطها بالبيئة. وانفراد القانون ٤٦ لسنة ١٩٨٦م بحاجته إلي التعديل من حيث الموضوعية.

وأوضحت الدراسة حاجة القوانين والمراسيم التالية إلى التعديل من حيث الجودة لتتفق مع شروط واشتراطات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية:

أ- مرسوم بالقانون رقم٤٦ لسنة١٩٨٠م، في شأن حماية الثروة السمكية الكويت اليوم، العدد ١٣٠٩، السنة السادسة والعشرون، ص١٣.

ب- قرار وزاري رقم ١٩٨٩/٥م، بالمستوى الإشعاعي المقبول في المواد الاستهلاكية بدولة الكويت، الكويت اليوم، العدد ١٨٠٧، السنة الخامسة والثلاثون، ص ٢٦. وذلك بالتعديل، أو الإفصاح، أو إلغاء بعض البنود والمواد.

وأتضح أن متوسط درجة علاقة الأدوات التشريعية التي تمت دراستها بالبيئة كان ٢,٦٢ ± ٠,٦٦، بينما كان المتوسط العام لدرجة حاجتها للتعديل من حيث الموضوعية ٠,٧٥ ± ٠,٨١، ومن حيث الشفافية ٠,٤٦ ± ٠,٦٤، ومن حيث الجودة ٠,٨٦ ± ٠,٩٠، وبالإجمال ٢,٠٧ ± ٢,٠٢، وبحساب درجة تأثير هذا التعديل على البيئة أتضح أن ٠,٩٠ ± ٠,٨٩.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وهي صورة تبعث على التفاؤل وتدعو للاطمئنان أن بعض التعديلات الطفيفة في بعض المجالات لن تؤثر كثيرا على البيئة لو أدخلت على الأدوات التشريعية التي تنظم حماية البيئة في دولة الكويت.

وباستقراء ترتيب حاجة القوانين والتشريعات والمراسيم الكويتية إلى التعديل يتضح أن الجودة وتوضيح المعايير، وتحديد المقاييس، والمدد الزمنية، وتعديل مبالغ الغرامات والرسوم لتتماشى مع زيادة الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية للنقود تأتي في المقام الأول بمتوسط ٠,٨٦، واختبار t ٦,٨٣، على درجة حرية ٥١.وتأتي الموضوعية في المقام الثاني بمتوسط ٠,٧٥، واختبار t ٦,٦٥، على درجة حرية ٥١.

ومن الجدير بالإشارة أن هناك عدد لا بأس به من القوانين والقرارات لم تكن بحاجة إلى أي تعديلات بلغ عددها ١٧ قانون ومرسوم.

وتشير نتائج دراسة وتحليل المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وبرسم نتائج هذا التحليل حلول درجة علاقة المعاهدة بالبيئة ودرجة تأثيرها على البيئة، ومقارنته بما سبق من تحليل القوانين، والمراسيم بقوانين، والقرارات يتضح وجود عدة اختلافات جوهرية أهمها:

١- درجة علاقة المعاهدات التي بلغ عددها ٢٩ معاهدة واتفاقية دائما وثيقة الصلة بالبيئة، وهي نتيجة متوقعة لأن العينة تم اختيارها انتقائياً لصلتها بالبيئة.

٢- المعاهدات والاتفاقيات الدولية تخضع لأحكام القانون الدولي وأطرافها لا تخضع لتوصيات محلية لاحقة. لذا لم توصي الدراسة بتعديل أو تحوير أو إلغاء لأن هذه التغييرات تخرج عن مجال السلطات منفردة.

٣- درجة تأثير المعاهدات والاتفاقيات الدولية على البيئة كان ٢,٦٢ في المتوسط، بانحراف معياري ٠,٥٦، ومتوسط خطأ معياري٠,١٠، ومعامل ثقة ٢,٤، ويرجع هذا إلى أن بعض المعاهدات و الاتفاقيات الدولية تناول بجانب ما تناوله أمورا لا ترتبط بالبيئة ولا تؤثر عليها.

وفي الخلاصة يمكن القول باطمئنان، أن درجة علاقة المعاهدات بالبيئة كبيرة إلا أن استقرارها منذ ١٩٦٥م (بداية التحليل والحصر) وحتى ٢٠٠٢م لا يُحدث جديداً في مجال البيئة ولا يتوقع أن تكون له تأثيرات مستحدثة مستجدة أو طارئة.

وتشير الدراسة في القسم الخاص بخطة العمل تم اختيار مجالات نشاط الشركات والهيئات والمؤسسات العاملة في دولة الكويت والتي لها صلة أو ارتباط بأي أو بعض المحاور الخاصة بالدراسة.

وقد تم توزيع ١٤٧٤ استطلاع رأي، وبلغت نسبة الاسترداد ٥٢,٩٢% وهي نسبة لا تعد متدنية بحكم عدم دقة قاعدة بيانات الاتصالات، وسرعة الحراك والتغير في

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

سوق العمل. وقد وصل مجموع الاستبيانات المستردة إلى ٧٨٠ استبانه. وتعد هذه عينة ممثلة لمجتمع الدراسة.

ويمكن القول أن معدلات الاسترداد تراوحت بين ٣٣% في محور الملوثات الغازية ووصلت إلى ٧٣% في محور الحواجز التعريفية للخدمات وهي بادرة طيبة للإحساس بالوعي البيئي وأهمية الدراسة، وهو ما يتضح بيانه في الشكل رقم ٤.

جدول رقم ٩

التحليل الإحصائي لنتائج إستطلاع الرأي حول العنونة البيئية بالبطاقة الإيكولوجية **Ecolabeling** والتغليف (حسب مقياس ليكرت)

العبارة		- البنود المشار إليها واضحة ومعلومة لدينا.	- البنود المشار إليها بالاتفاقية محددة.	- البنود المذكورة ليس لها انعكاسات بيئية.	- شركتنا لديها الاستعدادات اللازمة لتطبيق تلك البنود.	- تتوقع شركتنا بعض التأثيرات السلبية من جراء تطبيق هذه البنود.	جملة
موافق تماماً	الوزن	50	65	40	70	180	405
	%	%15	%19	%16	%21	%39	%23
موافق إلى حد ما	الوزن	44	56	52	100	196	448
	%	%13	%16	%20	%29	%43	%26
موافق	الوزن	150	138	48	84	54	474
	%	%45	%40	%19	%25	%12	%27
غير موافق	الوزن	86	78	66	66	22	318
	%	%26	%23	%26	%19	%5	%18
غير موافق تماماً	الوزن	7	9	51	21	7	95
	%	%2	%3	%20	%6	%2	%5
لا رأي لي	الوزن	0	0	0	0	0	0
	%	%0	%0	%0	%0	%0	%0
جملة	الوزن	337	346	257	341	459	1740
	%	%19	%20	%15	%20	%26	%100
الترتيب		4	2	5	3	1	
المتوسط		2.79	2.86	2.12	2.82	3.79	

يوضح الجدول رقم ٨ تحليل نتائج الاستبيانات الواردة حول المحور الفرعي الخاص بالعنونة بالبطاقة الإيكولوجية **Ecolabeling** والتغليف.

وقد ربطت الدراسة هذين البندين لأنهما لا يمكن فصلهما في الشروط المفروضة من قبل منظمة التجارة العالمية.وبعد حساب الأوزان حسب مقياس ليكرت نتج الجدول رقم ٩.

ومن جملة الاستبيانات التي بلغ عددها ١٢١ استبانه كانت أعلى نسبة في الرأي حول وضوح البنود المشار إليها في اتفاقية منظمة التجارة العالمية بالموافقة (عدد ٥٠، بنسبة ٤١%) تليها نسبة عدم الموافقة (عدد ٤٣ ، بنسبة ٣٦%).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وبالنسبة للعبارة التي نصها: "**البنود المشار إليها بالاتفاقية محددة**" كانت أعلى نسبة بالموافقة (عدد ٤٦ بنسبة ٤٨%)، وكانت عدم الموافقة أقل في الدرجة (عدد ٣٩ ، بنسبة ٣٢%).

وكان من رأي مجتمع البحث أن "**البنود المذكورة لها انعكاسات بيئية**" وجاء ذلك بالاعتراض على صيغة النفي"ليس لها" فلم يتفق بشدة عدد ٥١ مفردة (بنسبة٤٢%)، ولم يتفق مع هذه العبارة السلبية (بالنفي) عدد٣٣ مفردة (بنسبة ٢٧% ، من إجمالي ١٢١ مفردة). هذا وبالنسبة للعبارة التي تستفسر عن توفير استعدادات الشركة اللازمة لتطبيق بنود اتفاقيات منظمة التجارة العالمية حول العنونة بالبطاقة الإيكولوجية، وافق هذه العبارة ٣٩ مفردة بما مجموعه ٣٣% ،ولم يوافق ٥٤ مفردة، بما نسبته ٤٤% من مجموع الاستبيانات.

وفيما يتعلق بتوقعات الشركة لبعض التأثيرات السلبية من جراء تطبيق هذه البنود الخاصة بالعنونة بالبطاقة الإيكولوجية كانت الأغلبية في نسبة الموافقة ٧٠% (عدد ٨٥ مفردة)، هي نسبة مرتفعة إلى حد كبير مقارنة بباقي العبارات.

فبناء على هذا الجدول ونتائج التحليل، يمكن ترتيب موافقة العينة محل الدراسة على معايير القياس حسب التسلسل التالي:

في المرتبة الأولى حسب أوزان ليكرت ٤٥٩ بنسبة ٢٦%: تتوقع شركتنا بعض التأثيرات السلبية من جراء تطبيق هذه البنود.

وفي المرتبة الثانية (بنسبة ٢٠%): البنود المشار إليها بالاتفاقية محددة. وعلى نفس الدرجة الإفادة بأن ا لشركة لديها الاستعدادات اللازمة لتطبيق تلك البنود.

وبدرجة أقل قليلا في المرتبة الرابعة تأتي عبارة: البنود ا لمشار إليها واضحة ومعلومة لدينا (١٩ %). وفي المرتبة الأخيرة بنسبة ١٥% فقط، تأتي عبارة: البنود المذكورة ليس لها انعكاسات بيئية.

وفي الخلاصة يتضح أن العنونة بالبطاقة البيئية لها انعكاسات بيئية، ومن المتوقع أن تكون لها بعض التأثيرات السلبية على الشركات التي ستلتزم بها.

ومن إجابات الأسئلة المفتوحة انحصرت الإجابات في توضيح الآثار السلبية التالية:

١ - زيادة التكلفة، وما يترتب عليها من ارتفاع الأسعار.

٢ - إستيراد تكنولوجيا جديدة، وما يترتب عليه من الحاجة إلى المزيد من العمالة الوافدة.

التدخل في تذوق المستهلك والعميل بتغيير شكل وتصميم الأغلفة.

جدول رقم ١١

التحليل الإحصائي لنتائج إستطلاع الرأي حول مستوي تكنولوجيا الإنتاج المستخدمة وحجم التمويل (حسب مقياس ليكرت)

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العبارة		- البنود المشار إليها واضحة ومعلومة لدينا.	- البنود المشار إليها بالاتفاقية محددة.	- البنود المذكورة ليس لها انعكاسات بيئية.	- شركتنا لديها الاستعدادات اللازمة لتطبيق تلك البنود.	- تتوقع شركتنا بعض التأثيرات السلبية من جراء تطبيق هذه البنود.	جملة
موافق تماماً	الوزن	15	5	15	25	130	190
	%	%7	%3	%6	%14	%40	%17
موافق إلى حد ما	الوزن	36	44	48	24	136	288
	%	%18	%23	%19	%14	%42	%25
موافق	الوزن	48	51	150	45	30	324
	%	%24	%27	%60	%26	%9	%28
غير موافق	الوزن	94	68	32	44	20	258
	%	%46	%36	%13	%25	%6	%23
غير موافق تماماً	الوزن	10	22	4	37	5	78
	%	%5	%12	%2	%21	%2	%7
لا رأي لي	الوزن	0	0	0	0	0	0
	%	%0	%0	%0	%0	%0	%0
جملة	الوزن	203	190	249	175	321	1138
	%	%12	%11	%14	%10	%18	%65
الترتيب		3	4	2	5	1	
المتوسط		2.39	2.24	2.93	2.06	3.78	

بتحليل نتائج الاستبيانات حول البند الخاص بمستوى التكنولوجيا المستخدمة وحجم التمويل ومطابقته لما ورد في بنود ومواد وملاحق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

ويوضح الجدول رقم ١١ نتائج التحليل الإحصائي للجدول السابق، كما يرسم الشكل رقم ٦ أبرز هذه النتائج في صورة تشكيلية.

يتضح أن هناك تأثيرات سلبية متوقعة من جراء تطبيق بنود اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. إلا أن نسبة الموافقة كانت ٦٨% فقط.

وكانت أعلى نسبة للموافقة على أن هذه البنود لها انعكاسات بيئية إذ لم يعترض على هذه العبارة سوى ١٤%، وبالتالي تكون الموافقة لنسبة ٨٦% من الاستجابات، وهي أعلى نسبة تم تسجيلها.

يلي ذلك وبدرجات متقاربة من الموافقة على ترتيب الذكر: وضوح البنود، وتحديدها، واستعدادات الشركة اللازمة لتطبيق هذه البنود (بنسب تراوحت من ١١، ١٢ و ١٠% على الترتيب).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وبتحليل مقياس ليكرت مالت لإجابات إلى التوسط. وكان أعلى معيار للتأثيرات السلبية على الشركة المنتجة (٣,٧٨)، وأدناها استعدادات الشركة لتطبيق هذه البنود (٢,٠٦).

من هنا يتضح أن الاستعدادات اللازمة لتطبيق البنود هي أهم بند يجب أن تتجه إليه المجهودات في الشركات التي ستلتزم بمعايير تكنولوجيا الإنتاج وحجم التمويل، وهو ما تمت الإشارة إليه في الاستبيان الذي تم توزيعه.

جدول رقم ١٣

التحليل الإحصائي لنتائج استطلاع الرأي حول تبعات إزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية للبضائع (حسب مقياس ليكرت)

العبارة		- البنود المشار إليها واضحة ومعلومة لدينا.	- البنود المشار إليها بالاتفاقية محددة.	- البنود المذكورة ليس لها انعكاسات بيئية.	- شركتنا لديها الاستعدادات اللازمة لتطبيق تلك البنود.	- تتوقع شركتنا بعض التأثيرات السلبية من جراء تطبيق هذه البنود.	جملة
موافق تماماً	الوزن	100	120	60	35	130	445
	%	%37	%43	%27	%19	%43	%35
موافق إلى حد ما	الوزن	80	80	64	32	108	364
	%	%30	%29	%29	%17	%36	%29
موافق	الوزن	57	45	48	54	51	255
	%	%21	%16	%22	%29	%17	%20
غير موافق	الوزن	26	22	24	44	12	128
	%	%10	%8	%11	%23	%4	%10
غير موافق تماماً	الوزن	7	9	23	24	3	66
	%	%3	%3	%11	%13	%1	%5
لا رأي لي	الوزن	0	0	0	0	0	0
	%	%0	%0	%0	%0	%0	%0
جملة	الوزن	270	276	219	189	304	1258
	%	%16	%16	%13	%11	%17	%72
الترتيب		3	2	4	5	1	
المتوسط		3.42	3.49	2.77	2.39	3.85	

وباستطلاع رأي ١١٢ شركة يتفق مجال نشاطها مع احتمالات التأثر بتبعات إزالة الحواجز التعريفية و غير التعريفية للبضائع وعددها ١٤ مجال من حصر الأنشطة طبقا للبيانات الواردة في تصنيف غرفة تجارة وصناعة الكويت للشركة ذات العضوية بالغرفة وبعد استرداد٧٩ استبانه واستكمال تحليل الإجابات الواردة بها، يوضح الجدول رقم ١٣ بالتحليل الإحصائي لنتائج استطلاعات الرأي حول تبعات إزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية للبضائع حسب مقياس ليكرت.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويتضح من دراسة هذه الجداول، أن معدلات الموافقة على العبارات الواردة بالاستبيان كانت عالية.

فمن حيث وضوح البنود المشار إليها من نص اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، أقرت نسبة ٧٤% بموافقتها على ما ورد في عبارة أن البنود المشار إليها باتفاقيات منظمة التجارة العالمية كانت واضحة ومعلومة لدى الشركة. كما أفادت نسبة ٥٩% بموافقتها على عبارة أن البنود المشار إليها بالاتفاقية كانت محددة.

واعترضت نسبة ٣٥% على عبارة أن البنود المذكورة ليس لها انعكاسات بيئية، وقاربت نسبة الاعتراض ٥٨% على عبارة أن الشركة لديها الاستعدادات اللازمة لتطبيق بنود الاتفاقية في الموضوع المشار إليه. ومن هنا يتضح أن ٤٢% فقط من الشركات التي تم استطلاع رأيها ليس لديها الاستعدادات اللازمة لتطبيق بنود اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. بالرغم من أنها تعلمها وتدركها وتراها محددة وواضحة، إضافة إلى أنها تتوقع بعض التأثيرات السلبية من جراء تطبيق هذه البنود.

واتفقت تحليلات الميزان الخاص بليكرت للإجابات إذ بلغ أقصى معدل إجمالي لعدد ٧٩ استجابة في الإجابة عن العبارة التي تشير إلى أن الشركة تتوقع بعض التأثيرات السلبية من جراء تطبيق بنود اتفاقيات منظمة التجارة الدولية حول إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية عن البضائع.

إن تبعات إزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية عن البضائع إلى أن أعلى نسبة للموافقة على العبارات الخمس، التي كانت كلها بالإيجاب عدا العبارة الخاصة بالانعكاسات البيئية فقد وردت بالنفي لجذب انتباه القائم بالإجابة عن الاستبيان عن قصد، وهي التي نالت ٨٧% من الموافقة (من واقع الاعتراض)، تلي ذلك موافقة أغلب مفردات العينة على بقية العبارات بنسب تراوحت من ١٧% (للتأثيرات السلبية)، و ١١% لاستعدادات الشركة لتنفيذ بنود الاتفاقية.

وعلى سلم معايرة ليكرت كان متوسط الموافقة أكثر من ٣ أو حولها في أغلب الحالات، إلا في الاستعدادات فقد كان ٢,٤ فقط تقريبا.

ومن هنا يتضح الحاجة إلى التوعية والبدء بالاستعداد لتنفيذ بنود الاتفاقية عملا على التخطيط التنبؤي أو التحسبي **Predictive Planning**، وبخاصة إذا كانت هذه الشركات تعتمد على الأسواق الخارجية في نشاطها.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جدول رقم ١٥

التحليل الإحصائي لنتائج استطلاع الرأي حول تبعات إزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية للخدمات (حسب مقياس ليكرت)

العبارة		- البنود المشار إليها واضحة ومعلومة لدينا.	- البنود المشار إليها بالاتفاقية محددة.	- البنود المذكورة ليس لها انعكاسات بيئية.	- شركتنا لديها الاستعدادات اللازمة لتطبيق تلك البنود.	- تتوقع شركتنا بعض التأثيرات السلبية من جراء تطبيق هذه البنود.	جملة
موافق تماماً	الوزن	55	10	35	80	40	220
	%	%36	%7	%25	%51	%29	%30
موافق إلى حد ما	الوزن	56	76	32	32	32	228
	%	%36	%52	%23	%20	%23	%31
موافق	الوزن	21	45	54	27	30	177
	%	%14	%31	%39	%17	%22	%24
غير موافق	الوزن	18	12	14	16	32	92
	%	%12	%8	%10	%10	%23	%13
غير موافق تماماً	الوزن	4	2	5	3	3	17
	%	%3	%1	%4	%2	%2	%2
لا رأي لي	الوزن	0	0	0	0	0	0
	%	%0	%0	%0	%0	%0	%0
جملة	الوزن	154	145	140	158	137	734
	%	%9	%8	%8	%9	%8	%42
الترتيب		2	3	4	1	5	
المتوسط		3.35	3.15	3.04	3.43	2.98	

واختلفت الصورة اختلافا بينا في تحليل الاستبيانات الخاصة بالمعيار الرئيسي الرابع، والمعيار النوعي الحادي عشر الذي تناول النشاط في سبعة مجالات بعينة قوامها ٦٣ شركة، وبتلقي الاستجابات من ٤٦ شركة، بنسبة استرداد ٧٣% أتضح اهتمام هذه الشركات بموضوع الدراسة، وإحساسها بحاجة المسؤولية وخطورة القضية.

وبتحليل نتائج الاستبيانات جدول رقم (١٥) للأسئلة مغلقة النهايات **Closed Ended** ذات الاختيار المتعدد **Multiple Choices** اعترضت ٥ شركات من بين ٤٦ شركة على عبارة: "***البنود المشار إليها في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية حول إزالة الحواجز الجمركية التعريفية وغير التعريفية للخدمات واضحة ومعلومة لدى الشركة***". ومثلت المعارضة ٢٩% وامتنعت شركة واحدة (٢%) عن إبداء الرأي في الاستبانه برمتها، ونظرا لأنه تم توضيح البنود في مقابلة شخصية مع مسؤول التجارة الخارجية في هذه الشركة لم يتم استبعادها من التحليل. وهي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بهذا تعبر عن موقف بعض الشركات من الاتفاقيات التي قد تؤثر على ممارستها للنشاط التجاري المحلي والخارجي على السواء.

وحول عبارة أن ا لبنود المشار إليها في الاتفاقيات كانت محددة وافقت الأغلبية عدد٣٦ بنسبة ٧٨% على هذه العبارة. وتراوحت إجاباتهم بين الموافقة بشدة ٤%، وإلى حد ما ٤١%، والموافقة فقط ٣٣%. وهو ما جعلها تحتل الترتيب الثالث في الموافقة بين الاستجابات كما يوضح الشكل رقم ٨.

جدول رقم ١٧

التحليل الإحصائي لنتائج استطلاع الرأي حول فرض قيود على دخول منتجات الكويت إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة وتأثير نفقات الخضوع للبيئة على تجارة الكويت الخارجية وبخاصة فيما يتعلق بالغازات الملوثة للبيئة (حسب مقياس ليكرت)

العبارة		- البنود المشار إليها واضحة ومعلومة لدينا.	- البنود المشار إليها بالاتفاقية محددة.	- البنود المذكورة ليس لها انعكاسات بيئية.	- شركتنا لديها الاستعدادات اللازمة لتطبيق تلك البنود.	- تتوقع شركتنا بعض التأثيرات السلبية من جراء تطبيق هذه البنود.	جملة
موافق تماماً	الوزن	200	205	25	5	225	660
	%	%44	%48	%10	%2	%50	%37
موافق إلى حد ما	الوزن	156	120	28	12	132	448
	%	%35	%28	%12	%5	%29	%25
موافق	الوزن	69	66	69	90	66	360
	%	%15	%15	%29	%39	%15	%20
غير موافق	الوزن	20	30	68	80	20	218
	%	%4	%7	%28	%35	%4	%12
غير موافق تماماً	الوزن	6	10	49	44	8	117
	%	%1	%2	%21	%19	%2	%6
لا رأي لي	الوزن	0	0	0	0	0	0
	%	%0	%0	%0	%0	%0	%0
جملة	الوزن	451	431	239	231	451	1803
	%	%26	%25	%14	%13	%26	%104
الترتيب		1	3	4	5	2	
المتوسط		3.82	3.65	2.03	1.96	3.82	

وبتحليل ١١٨ استبانه مستردة من ١١٨ شركة يدخل مجال نشاطها في المحور الفرعي الثاني عشر، حول ما ورد في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بخصوص فرض قيود على دخول منتجات الكويت إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة، وتأثير الخضوع للبيئة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

على تجارة الكويت الخارجية، وبخاصة فيما يتعلق بالغازات الملوثة للبيئة، نتجت الجدول رقم ١٦ و١٧ وتم عرض نتائجهما في الشكل رقم ٩.

وباستقراء الجداول وتلخيص الإجابات على سلم معيار ليكرت، نجد أن أغلب الإجابات بخصوص وضوح البنود المشار إليها في الاتفاقية كانت تميل إلى الموافقة، إذ نتج متوسط ليكرت لكل الجدول ٣,٨٢ وهكذا يقع بين موافق (٣) وموافق إلى حد ما (٤)، مع ميله إلى الموافقة إلى حد بعيد.

وبنفس النسبة للمعدل كانت الموافقة على العبارة التي تشير إلى توقع الشركة لبعض التأثيرات السلبية من جراء تطبيق بنود اتفاقية منظمة التجارة العالمية لفرض قيود على دخول منتجات الكويت إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة وتأثير نفقات الخضوع للبيئة على تجارة الكويت الخارجية، وبخاصة فيما يتعلق بالغازات الملوثة للبيئة.

وتقاربت نسبة الموافقة على معيار ليكرت ٣,٦٥ عن أن البنود المشار إليها بالاتفاقية محددة، أي كانت بين الموافقة والموافقة إلى حد ما أيضا.

وبخصوص الانعكاسات البيئية جاء متوسط معيار ليكرت لكل الجدول ٢,٠٣ ويترجم بعدم الموافقة (٢). وكانت نفس الإجابة تقريبا (١,٩٦)، على العبارة التي تشير إلى أن الشركة لديها الاستعدادات اللازمة لتطبيق تلك البنود.

إلا أن تفسير الإجابة عن الانعكاسات البيئية يجب أن يحلل على أساس المخالفة إذ جاءت العبارة بالنفي بما نصه: "***البنود المذكورة ليس لها انعكاسات بيئية***"، وبهذا يكون التحليل أن البنود لها انعكاسات بيئية، وأن الشركات في أغلبها ليس لديها الاستعدادات اللازمة لتطبيق تلك البنود. وهو ما يدق جرس الانتباه للاستعداد والتهيؤ والتحضير.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جدول رقم ١٩

التحليل الإحصائي لنتائج استطلاع الرأي حول فرض قيود على دخول منتجات الكويت إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة وتأثير نفقات الخضوع للبيئة على تجارة الكويت الخارجية وبخاصة فيما يتعلق بضريبة الكربون (حسب مقياس ليكرت)

العبارة		- البنود المشار إليها واضحة ومعلومة لدينا.	- البنود المشار إليها بالاتفاقية محددة.	- البنود المذكورة ليس لها انعكاسات بيئية.	- شركتنا لديها الاستعدادات اللازمة لتطبيق تلك البنود.	- تتوقع شركتنا بعض التأثيرات السلبية من جراء تطبيق هذه البنود.	جملة
موافق تماماً	الوزن	305	360	50	70	40	825
	%	%37	%41	%9	%13	%8	%25
موافق إلى حد ما	الوزن	260	268	112	64	88	792
	%	%32	%31	%21	%12	%17	%24
موافق	الوزن	168	195	159	180	186	888
	%	%21	%22	%30	%34	%36	%27
غير موافق	الوزن	64	40	128	146	128	506
	%	%8	%5	%24	%27	%25	%15
غير موافق تماماً	الوزن	20	10	79	71	78	258
	%	%2	%1	%15	%13	%15	%8
لا رأي لي	الوزن	0	0	0	0	0	0
	%	%0	%0	%0	%0	%0	%0
جملة	الوزن	817	873	528	531	520	3269
	%	%47	%50	%30	%31	%30	%188
الترتيب		2	1	4	3	5	
المتوسط		3.49	3.73	2.26	2.27	2.22	

ولم تختلف الصورة كثيرا في تحليل نتائج استطلاعات الرأي من ٢٣٤ شركة تعمل في مجال نشاط له علاقة بفرض قيود على دخول منتجات الكويت إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة، وتأثير نفقات الخضوع للبيئة على تجارة الكويت الخارجية، وبخاصة فيما يتعلق بضريبة الكربون.

ففي حين نالت استعدادات الشركة – محل الاستطلاع – المكانة الأخيرة فيما يتعلق بالغازات الملوثة للبيئة، تقدم هذا المعيار إلى المكانة في الترتيب الثالث كما يوضح الجدول رقم ١٨ و١٩، ويتضح من الشكل رقم ١٠ أيضا.

ونظراً لكبر حجم العينة في هذا المعيار الفرعي (٢٣٤ استبانه مستردة) يمكن الاعتماد في التعليق على الجدول على الأرقام المطلقة ونسبها المئوية.

وافقت ١٨٢ شركة (بنسبة ٧٨%) أن البنود المشار إليها في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية واضحة ومعلومة لديهم، وتقاربت هذه النسبة مع الموافقة على أنها محددة أيضا (عدد ١٧٤ - بنسبة ٨٨%).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وأفادت ١٣٤ شركة (بنسبة ٦١%) أن ا لبنود المذكورة لها انعكاسات بيئية، وذلك من خلال اعتراضها وعدم موافقتها على عبارة: "***البنود المذكورة ليس لها انعكاسات بيئية***".

ومن إجابة ٩٠ شركة (بنسبة ٣٩%) يتضح أن هذه النسبة فقط هي التي تعتقد أن لديها الاستعدادات اللازمة لتطبيق البنود المشار إليها بعالية.

وتقاربت إجابة نفس العينة (٩٢ شركة، بنسبة ٣٨%) بأن هذه الشركات تتوقع بعض التأثيرات السلبية من جراء تطبيق هذه البنود.

من هنا يثار السؤال حول الموانع التي تعيق الشركات التي أفادت بأنها تعرف بنود الاتفاقية، وأنها واضحة لديها، ومحددة تماما، وأنها – أي الشركات – ترى أن لها مردودات وانعكاسات بيئية وهي تتوقع بعض التأثيرات السلبية، وتعترف في النهاية أنها ليست على استعداد لتطبيقها. ولعل دراسة مستقبلية أكثر تخصصا تتناول هذه الشركات بالدراسة والتحليل، ومساعدتها فنيا وتقنيا وعلميا لكي تتهيأ لتطبيق الشروط الواردة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية حول ضريبة الكربون.

جدول رقم ٢١

التحليل الإحصائي لنتائج إستطلاع الرأي حول إعادة التدوير وإعادة الإستخدام وإدارة الفاقد (حسب مقياس ليكرت)

العبارة		- البنود المشار إليها واضحة ومعلومة لدينا.	- البنود المشار إليها بالاتفاقية محددة.	- البنود المذكورة ليس لها انعكاسات بيئية.	- شركتنا لديها الاستعدادات اللازمة لتطبيق تلك البنود.	- تتوقع شركتنا بعض التأثيرات السلبية من جراء تطبيق هذه البنود.	جملة
موافق تماماً	الوزن	155	190	30	35	25	435
	%	%41	%49	%14	%16	%11	%30
موافق إلى حد ما	الوزن	136	108	40	32	60	376
	%	%36	%28	%18	%14	%26	%26
موافق	الوزن	75	78	48	72	69	342
	%	%20	%20	%22	%32	%30	%24
غير موافق	الوزن	12	10	76	50	44	192
	%	%3	%3	%34	%23	%19	%13
غير موافق تماماً	الوزن	1	1	27	33	32	94
	%	%0	%0	%12	%15	%14	%7
لا رأي لي	الوزن	0	0	0	0	0	0
	%	%0	%0	%0	%0	%0	%0
جملة	الوزن	379	387	221	222	230	1439
	%	%22	%22	%13	%13	%13	%83
الترتيب		2	1	5	4	3	
المتوسط		3.91	3.99	2.28	2.29	2.37	

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تدنت نسبة الاسترداد في استطلاعات الرأي الخاصة بالمحور الفرعي الرابع عشر الذي تناول موضوع إعادة التدوير وإعادة الاستخدام وإدارة الفاقد.

ولم تكن هناك دواعي مقنعة لفصل الإجراءات الثلاثة من حيث إعادة التدوير أو إعادة الاستخدام، أو إدارة الفاقد لتشابه عملياتها، وتداخل مسمياتها، وتقارب مفاهيم المصطلحات فيها.

وبعد توزيع ١٤٠ استبانه على الشركات التي يدخل مجال نشاطها ضمن هذا المعيار تم استرداد ٩٧ استبانه بنسبة ٦٩%.

ومن تحليل نتائج الاستبيان، ومعالجتها إحصائيا لحساب معدلات ليكرت (جدول رقم ٢١)، تم عرض البيانات تشكيليا في الشكل رقم ١١ (أ و ب على الترتيب).

واحتلت الإجابة عن توقعات الشركة لبعض التأثيرات السلبية من جراء تطبيق هذه البنود المرتبة الثالثة على معيار ليكرت القارن، وكان متوسط ليكرت للجدول ٢,٣٧ ويقع أقرب إلى عدم الموافقة (٢).

وزادت معدلات عدم الموافقة (٢,٢٩) للعبارة التي تشير أن الشركة لديها الاستعدادات اللازمة لتطبيق بنود اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

هذا مع التأكيد على أن البنود المذكورة لها انعكاسات بيئية، وهو ما عبرت عنه عدم الموافقة (٢,٢٨) على عبارة النفي "***أن البنود المذكورة ليس لها انعكاسات بيئية***".

ويتكرر التساؤل الذي ورد في المعيار الفرعي الثالث عشر حول ما تنتظره هذه الشركات. فالبنود لديها واضحة و معلومة ومحددة، ولها انعكاسات بيئية وتأثيرات سلبية، والشركة ليس لديها استعدادات لتنفيذها، وهو ما نجحت الدراسة في توجيه النظر إليه.

جدول رقم ٢٢
التحليل المقارن لنتائج استطلاعات الرأي

المعيار	البطاقة الإيكدلوجية	حجم التمويل	حواجز تعريفة للبضائع	حواجز تعريفية للخدمات	ملوثات غازية للبيئة	ضريبة الكربون	إدارة الفاقد	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الخطأ المعياري
الوضوح	2.79	2.39	3.42	3.35	3.82	3.49	3.91	3.31	0.55	0.21
التحديد	2.86	2.24	3.49	3.15	3.65	3.73	3.99	3.30	0.60	0.23
الانعكاسات البيئية	2.12	2.93	2.77	3.04	2.03	2.26	2.28	2.49	0.41	0.16
الاستعدادات	2.82	2.06	2.39	3.43	1.96	2.27	2.29	2.46	0.51	0.19
التأثيرات السلبية	3.79	3.78	3.85	2.98	3.82	2.22	2.37	3.26	0.73	0.27

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلاصة النتائج والتصور المقترح للتقليل من آثار التجارة العالمية علي البيئة الكويتية:

هناك تأثير متبادل ما بين التجارة واعتبارات البيئة. إذا تؤثر كل منهما في الأخري. فالاعتبارات البيئة تؤثر في التجارة الدولية، وبالمقابل تؤثر تلك التجارة في هذه الاعتبارات. الذي يمكن تلخيصه فيما يلي:

أولاً: تأثير اعتبارات البيئة في التجارة الدولية:

يلاحظ أن التدابير التي لابد من مراعاتها بهدف حماية البيئة بمختلف وجوهها أو جوانبها عند القيام بالإنتاج، إنما تنصرف إلى عمليات الإنتاج بصفة عامة، وليس فقط تلك الخاصة بالمنتجات التي ستكون محلا للتجارة الدولية. ومع هذا فإن عدم مراعاة اعتبارات البيئة عند إنتاج سلعة تدخل في التجارة كصادرات من الدولة إلى دولة أخرى تنتج سلعاً مماثلة بمراعاة كاملة لهذه الاعتبارات، سيكون من شأنه إعطاء ميزة للدولة المصدرة على حساب الدولة المستوردة.

فمراعاة هذه الاعتبارات يكلف الدولة الأخيرة نفقات تضاف إلى التكلفة الإجمالية للسلعة، وترفع من ثمنها في السوق المحلية، بالمقارنة بثمن السلعة المستوردة التي لا يتكلف منتجوها بمثل هذه النفقات الخاصة بالمحافظة على البيئة. وفي مثل هذا الوضع تحاول الدولة المستوردة – كتعويض عن الميزة الاقتصادية غير العادلة التي حصلت عليها الدولة المصدرة بإهدارها لاعتبارات البيئة – أن تفرض ما يسمى بالتدابير المضادة للإغراق البيئي **Environmental Dumping**، أو الإغراق الايكولوجي **Eco – Dumping**. وقد يدفع هذا بالدول المستوردة إلى إقامة وحداتها الإنتاجية في الدول التي لا تتبع المعايير البيئية الصحيحة، وذلك سعياً وراء تخفيض نفقات إنتاجها، وهنا تصبح هذه الدول الأخيرة ملاذاً للتلوث البيئي **Pollution Heaven**، هذا من ناحية أولى.

ومن ناحية ثانية، فإن الهيئات المسئولة عن تطبيق السياسات العالمية لحماية البيئة مطالبة بواسطة إعلان ريو وكذلك باتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية، بتنسيق جهودها في اتجاه البحث عن أفضل الأساليب لتحقيق الأهداف البيئية دون التسبب في عرقلة المبادلات التجارية الدولية بلا ضرورة. لهذا فإن هذه الأساليب تتحصل في كثير من الحالات في تدابير غير تجارية، إما في مجال الطرق المستخدمة لعملية الإنتاج، وإما في مجال المواصفات الضرورية للمنتجات بهدف حماية المستهلك.

ومن ناحية ثالثة، فهناك احتمال أن تُستخدم الاعتبارات البيئية من قبل بعض الدول المتقدمة كستار لإقامة حواجز تجارية غير تعريفية في وجه منتجات البلاد النامية. ويتعرض هذا الإحتمال لأن يتحقق – في المقام الأول – في التجارة الزراعية، وبالذات بالنسبة للمنتجات الحيوانية والخضروات والفاكهة.

ومن ناحية رابعة وأخيرة، فقد طالب أنصار حماية البيئة، أو البيئيون **Environmentalists**، والمتجمعون في "الصندوق العالمي للطبيعة **World**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Wide Fund for Nature (WWF)، بتضمين الاعتبارات البيئية في تعرف "المنتج المماثل" الذي يعتبر بالغ الأهمية في التحقق من وقوع الإغراق.

كما طالب الصندوق بدراسة ما سماه تدابير البيئة المتصلة بالتجارة، **Trade-Related Environmental Measures**، وذلك لتمكين منظمة التجارة العالمية من مراعاة اعتبارات البيئة بطريقة أكثر فعالية وقابلية للتنفيذ.

ثانياً: تأثير التجارة الدولية في اعتبارات البيئة:

ليس هناك اتفاق عام حول تأثير التجارة في البيئة، إذ يوجد في هذا الصدد رأيان متعارضان: ويذهب الأول منهما إلى أن ما يسبق التجارة حتماً من عمليات إنتاج للسلع المتاجر فيها إنما تتسبب بطبيعتها في تدمير النظام الإيكولوجي للأرض التي نعيش عليها، في حين يذهب الثاني إلى أن التجارة وما ينتج عنها من تنمية للإقتصاد القومي يدفع إلى زيادة الإنفاق على حماية البيئة، مما يعني التقليل من التلوث الذي كان يحدث قبل أن يرتفع مستوى النمو الاقتصادي في البلد. والواقع أنه يمكن لما يتحقق من زيادة في الدخل القومي للبلاد الفقيرة، أن يتسبب في زيادة الوعي بالمحافظة على البيئة، وبالتالي في تحقيق فوائد بيئية ذات أشكال متعددة؛ وذلك لما هو معروف من أن الطلب على نوعية أفضل من الحياة البيئية يعتبر ذا مرونة داخلية – أي بالنسبة للدخل – مرتفعة، على الأقل بعد بلوغ الدخل مستوى معيناً. هذا من ناحية أولى.

ومن ناحية ثانية، تحاول بعض الدول المتقدمة، وبالذات الولايات المتحدة، استخدام القيود التجارية لضمان امتثال المنتجات المستوردة لمعايير والاشتراطات البيئية المطبقة فيها. وقد حدث هذا بالذات بالنسبة لوارداتها من سمك التونة وذلك بسبب طريقة صيده المخالفة للإشتراطات البيئية الأمريكية. وقد عرضت منازعات في هذا الخصوص على فرق التحكيم في الجات ٤٧، وصدرت الأحكام ضد الولايات المتحدة في نزاع كل من المكسيك وكندا وهولندا معها في هذا الصدد. وقد كان من ضمن ما استند إليه الحكم في النزاع مع المكسيك في عام ١٩٩١م أن محاولة فرض الحماية البيئية أو الحفاظ على الموارد الطبيعية خارج نطاق الاختصاص القانوني الوطني للدولة لابد وأن يتم من خلال تعاون دولي واتفاقات متعددة الأطراف، وليس بصفة فردية.

ومن ناحية ثالثة، فقد تستخدم الدولة القيود التجارية لضمان فعالية سياستها البيئية الداخلية ذاتها. ومثال هذا أن تطلب الدولة من مربي الماشية فيها اتباع طرق في التربية تقلل من إنبعاث غاز الميثان **Methan Emissions**، مما يسهم في معالجة ظاهرة الاحتباس الحراري للأرض **Greenhouse Effect** والمسبب لتآكل طبقة الأوزون **Depletion of the Ozone Layer**. وبالطبع فإنه يترتب على هذه المتطلبات ارتفاع في نفقات إنتاج اللحوم الوطنية في الدولة، مما يؤدي إلى زيادة الواردات من السلع المماثلة من دول أخرى لا تعنيها تلك الظاهرة أصلاً، وبالتالي لا توجد فيها متطلبات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مماثلة، مما يخفض من نفقات إنتاج اللحوم فيها بالمقارنة بالدولة الأولى. فهنا تضطر هذه الدولة إلى إستخدام القيود التجارية على النحو المشار إليه.

ومن ناحية رابعة وأخيرة، فقد وجد أنصار البيئة في سياسة التجارة الخارجية وسيلةٍ مناسبةٍ للغاية لتحقيق هدفهم النهائي في تطبيق معايير حماية البيئة بمختلف جوانبها تطبيقاً كاملاً سواء في داخل الدولة أو في خارجها، وكذلك في دفع الدول كافة للإنضمام إلى الإتفاقات الدولية الخاصة بهذه الحماية، وبالتالي الإلتزام القانوني بأحكامها. وتتلخص الآلية التي يستخدمونها للتوصل بواسطة السياسة التجارية لتحقيق ذلك الهدف فيما يلي: تقوم الدولة بتعويض المشروعات الوطنية العاملة فيها عما تتحمله من نفقات إضافية لمراعاتها للمعايير البيئية المتقدمة وهي تقوم بمختلف عمليات الإنتاج، وذلك في وجه عدم قيام بعض المشروعات الأجنبية المشابهة بتحمل مثل هذه النفقات لعدم مراعاتها لمثل هذه المعايير. وفي هذا تشجيع كاف للمشروعات الوطنية على اتباع هذه المعايير. ولأنه يمكن لهذا التعويض أن يتم بكل بساطة في صورة فرض قيود تجارية على الواردات الماثلة من تلك المشروعات الأجنبية، مثلاً في شكل ضرائب جمركية تعوض الانخفاض النسبي في أثمان هذه الواردات بالمقارنة بأثمان المنتجات الوطنية، فإنه ستكون لهذه القيود ذاتها نتيجة أخرى إلى جانب تشجيع المشروعات الوطنية على اتباع المعايير البيئية المتقدمة، ألا وهي حفز المشروعات الأجنبية المذكورة وكذلك حكوماتها على اتباع مثل هذه المعايير. وفي هذه النتيجة المزدوجة للسياسة التجارية، تكمن جاذبيتها في نظر البيئتين.

وبعد هذا العرض الموجز لخلاصة موضوع البحث، وبتحليل نتائج الدراسة يمكن استنباط التوصيات التالية:

١. أن تتولي الهيئة العامة للبيئة توفير المعلومات والموقف والمستجدات في مجال التجارة الدولية وذلك للشركات والمؤسسات والهيئات العاملة في مجالات نشاط عُرضه للتأثر باتفاقيات الجات.

٢. أن تقوم جهات الاختصاص بتعديل القوانين والتشريعات واللوائح التي تؤثر في كل واحد منها حسب نتائج هذه الدارسة.

٣. تتبنى الهيئة العامة للبيئة بالمشاركة مع الهيئة العامة للصناعة مشروعات توطين التكنولوجيا فيما يخص البطاقة الإيكولوجية.

٤. تشارك الهيئة العامة للبيئة مع غرفة تجارة وصناعة الكويت في دراسة أساليب دعم حجم التمويل وتكنولوجيا الإنتاج في مجالات الأنشطة التي حددتها الدراسة.

٥. دراسة تقييميه للوقع الاقتصادي والمالي لتطبيق شروط اتفاقيات التجارة العالمية في ظل الأوضاع المالية القائمة للسوق العالمي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المراجع والمصادر:

المراجع والمصادر العربية:

١- **جامع**: أحمد جامع (د.): ٢٠٠١م، اتفاقات التجارة العالمية (وشهرتها الجات)، الجزء الأول والثاني، دار النهضة العربية، مصر.

٢- **حلمي**: عمرو حلمي (د.): ١٩٩٤ م، جولة أروجواي: التحديدات أمام الدول النامية، العدد ١٦٦.

٣- **الحمد**: رشيد الحمد، ومحمد سعيد صباريني: ١٩٧٩م، البيئة ومشكلاتها: سلسلة عالم المعرفة، الكويت، أكتوبر.

٤- **دويدار**: أحمد دويدار (د.): ١٩٩٦م، الحلم بحرية التجارة وما بعد جولة أورجواي، القاهرة.

٥- **زروق**: جمال زروق: ١٩٧٧م، آثار دورة اورجواي على البلاد العربية، منشور في: سعيد النجار (محرر): إتفاقية الجات وآثارها على الدول العربية، الكويت، صندوق النقد العربي.

٦- **سرير**: جمعة سعيد سرير: ٢٠٠١م، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الجماهيرية العربية الليبية، الطبعة الأولى.

٧- **سعود**: طلال بن عبدالعزيز آل سعود: ١٤٢٤ هـ، آثار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي، المكتبة الخاصة لطلال بن عبدالعزيز، السعودية، الطبعة الأولى.

٨- **سليمان**: علي عبدالعزيز سليمان (د.): ١٩٩٤م، إتفاقية الجات والمكاسب والمخاوف: السياسة الدولية، العدد ١١٦، إبريل.

٩- **السيد**: سيد عبدالقادر السيد: ١٩٩٤م، جات ١٩٩٤ م – المضمون ومنهاج التوظيف لحماية الصناعة الوطنية في مصر والدول النامية، د.ن، إبريل.

١٠- **السيد**: عاطف السيد (د.): ٢٠٠٢م، الجات والعالم الثالث، مجموعة النيل العربية، القاهرة.

١١- **شلبي**: صلاح عبدالبديع شلبي: ١٩٩٦م، مؤتمر أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية، القاهرة، ٢١ – ٢٣ مايو.

١٢- **شيحة**: مصطفى رشدي شيحه (د.): ٢٠٠٤م، إتفاقيات التجارة العالمية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

١٣ - **عبدالله**: د. حسين عبدالله: ١٩٩٩م، معالجة آثار الجات ومنظمة التجارة العالمية المنعكسة على النفط والغاز في دول مجلس التعاون الخليجي، بحوث اقتصادية عربية، السنة الثامنة، العدد الثامن عشر، شتاء.

١٤ - **العطر**: علي العطر: ١٠٠٤م، جولة الأرجواي وآثارها الاقتصادية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة التعاون، العدد ٣، السنة ٩١، الرياض.

١٥ - **عوض الله**: صفوت عبدالسلام عوض الله: ١٩٩٩م، تحرير التجارة العالمية وآثارها المحتملة على البيئة دراسة في بعض أوجه التأثير المتبادل بين تحرير التجارة الدولية والبيئية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، العدد الأول، السنة الحادية والأربعون، يناير.

١٦ - **مثنى**: فضل على مثنى: ٢٠٠٠ م، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية، مكتبة مدبولي.

١٧ - **المجدوب**: أسامة المجدوب: ١٩٩٦م، الجات، مصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.

١٨ - **المجرن**: عباس المجرن (د.): ٢٠٠٤م، مزايا وتبعات انضمام دول الأوبك إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، ورقة نقاشية مقدمة إلى مؤتمر: الدول النامية ومنظمة التجارة العالمية **WTO**: الواقع والتحديات المستقبلية، جامعة الكويت، ٢٣، ٢٤ نوفمبر.

١٩ - **مراد**: عبدالفتاح مراد (د.): د.ت، شرح تشريعات البيئة، الإسكندرية.

٢٠ - **كمال**: علاء كمال: ١٩٩٦م، الجات ونهب الجنوب، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر.

٢١ - **النجار**: سعيد النجار (د.) - تحرير: ١٩٩٧م، إتفاقية الجات وآثارها على الدول العربية، الكويت، صندوق النقد العربي.

٢٢ - **هلال**: محسن هلال (د.): ١٩٩٧م، موضوع البيئة بين التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية في اتفاقات التجارة العالمية، مركز الدراسات القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق، جامعة عين شمس، ديسمبر.

٢٣ - **إلياس**: حبيقة إلياس: ١٩٩٤م، إنضمام دول مجلس التعاون الخليجي إلى الجات، الآثار الإيجابية والسلبية، مجلة التجارة والصناعة، غرفة تجارة وصناعة قطر، يونيو.

المصادر والمراجع الأجنبية:

References and Resources:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

24- **Anderson, Ear V., 1993, Environmental activists take aim at trade growth and policy, *Chemical Engineering News*, 71, No. 14, April 5.**

25- **Appleton, Arthur E., 1999, Environment and labeling schemes: WTO laws and developing country implications, In: Sampson, Gary P. and Chambers, W. Brad-nee, *Trade, Environment And The Millennium*, United Nations University Press, Hong Kong, Chapter 8.**

26- **Arden - Clarke, Chamks, 1992, South - North tours of trade, environmental protection and sustainable development, *International Environmental Affairs*.**

27- **Badlock, David, 1993, Incorporating environmental considerations in common market management, environmental law, 23, No. 2, April.**

28- **Bahiigwa, Godfrey, 2000, The impact of trade and investment policies on the environment: Uganda's fisheries industry, In: OECD, *assessing the Environmental Effects of Trade Liberalisation Agreements: Methodologies*, OECD.**

29- **Batabyal, A. A. 1995, Development, trade and the environment: which way now?, *Ecological Economics*, 13, No. 2.**

30- **Beacham, K. Gwer, 1992, International trade and environment: Implications of the General , Agreement on Tariffs and Trade for the future of environmental, protection ef-**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

forts. ***Colorado Journal of international, Environmental Law and Policy,*** **No.3.**

31- Beacham, K. Gwer, 1993, Debate: Does free trade harm the environment: The case for free trade, ***Scientific American*****. 269, No. 5, November**.

32- Big Paper, 1995, Assessment and evaluation of environmental problems, ***Environmental Science*****, Fall**.

33- Campbell, Bruce, 1993, Globalization, trade agreements and sustainability, In: ***The Environmental Implications of Trade Agreements*****, Toronto, Canadian Environmental Implications of Trade greements، Toronto Canadian Environmental Law Associations.**

34- Caplan, Ruth, 2005, ***Down the Wrong Road to Cancun Affiance for Democracy,*** **2005. Available Online:** ***www. the.alliancefor. democracy.org***

35- Charest, Jean, 1992/1993, Trade, the environment and competitiveness. ***Canadian Foreign Policy,*** **No. 1, Winter.**

36- Chernovitz, Steve, 1993, Environmentalism confronts GATT rules: Recent developments and new opportunities. ***Journal of World trade*****, 27, No. 2, April**.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

37- **Chernovitz, Steve, 1993, The regulation of environmental standards by international trade agreements, *International Environmental. Reporter,* August, No. 25.**

38- **Concannon, Tim and Hannah Grifflths, 2001, Stealing our water: implications of CATS on water, Press Release, *Friends of the Earth,* Corporate Comparing, Briefing. Tuesday, 20, November, Available On Line: *www.foe.org***

39- **Dohman, Ebba, 1990, The trade effects of environmental regulations, OECD Observer, 162, February/March.**

40- **Durbin, A., 1995, Trade and the environment: The North South divide, Environment, 37, No. 7.**

41- **Eglin, Richard, 2001, Keepping the 'T" in the WTO: Where to next on environment and labor standard? *North American Journal of Economics and Finance,* Vol. 12.**

42- **Eira, Ana I., and Schaeffer, Bret P., 2001, Trade, the best way to protect the environment, In *The Heritage Foundation Backgrounder,* Number 1480, September 27.**

43- **Esty, Daniel C., 1993, Gatting the greens — not just greening the GATT, *Foreign Affairs,* 72, No. 5, November/December.**

44- **Feketekuty, Geza, 1993, The link between trade and environmental policy, *Minnesota Journal of Global Trade,* No. 2, Summer.**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

45- **Gillespie, Contherime, 2005, *Protecting the Environment with Property Rights, the Market and the Rule of Law: The Case of Norilsk in Property Rights and the Environment,* Institute of Economic Affairs Studies on the Environment, No. 13, IEA international Unit.**

46- **GoIdman, Patti A., 1992, The legal effect of trade agreements on domestic health and environmental regulation, *Journal of Environmental Law and Litigation*, No. 7.**

47- **Greenpeace, 1999, *Centre for International Environmental Law and Greenpeace international. Safe Trade in the 21st Century* - A Greenpeace Briefing Kit, September. Available Online. www.greenpeace**

48- **Griswold, Daniel T., 2001, Trade, labor and environment: How blue and green sanctions threaten higher standards, Cato Institute, *Trade Policy Analysis*, No, 15,August 2.**

49- **Hart, Michael and Sushma Gera, 1992, Trade and environment: Dialogue of the deaf or scope for cooperation? *Canada-(United States Law Journal*, No. 18.**

50- **Hoekman, Bernard and Kostecki, Michel, 2001, *The Political Economy of the World Trading System: The WTO and* Beyond, Second Edition, Oxford University Press. Chapter 13.**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

51- **Ikegawa, Jima, 1990, International trade and the environment: An environmental assessment of the GATT, The *Ecologist*, Vol. 20, No. 1.**

52- **Jerome, Robert, 1991, Traders and environmentalists, *Journal of Commerce*. December, No. 27.**

53- **Kerry,1., 1994, Trade and environment: Charting a new course, *Cornell International* Law Journal, Vol. 27, No. 3.**

54- **Kisiri, Marwa J., 1992, International trade and environment: An additional nono - tariff barrier against the developing countries trade world competition, *Law and Economic Review*, Vol. 16, No. 3, March.**

55- **Laird, J., 1995, Can global free trade help save the environment? *New Zealand International Review*, Vol. 20, No. 3.**

56- **Lang, Winfred, 1995, Is the protection of the environment a challenge to the international trading system? The *Georgetown International Environmental Law Review*, Vol. 7.**

57- **Low, Patrick, 1993, Trade and the environment: What worries the developing countries? *Environmental Law Review*, Vol. 23, No. 2, April.**

58- **Mikesell, R.F., 1993, GATT trade rules and the environment, *Contemporary Policy Issues*, Vol. 11, No. 4.**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

59- **Morris, Jubian, 1998, *Business and the environment,* private paper, Available Online: *www.tradd.tradeandenvironment.com***

60- Morris, Julian, 2000, International *Environmental Agreements: Developing Another Path, In:* Anderson. Terry L. and Miller, Henry I., *The Greening of US Foreign Policy,* Hoover Institute Press. California.

61- Oxley, Man, 1999, Poor environmental policy: The fundamental problem in the 'Trade and Environment' debate, *Environment Australia Roundtable,* Vol. 23, August.

62- Oxley, Alan, 2005, *WTO and the environment,* Draft paper for Policy Network, Net, September.

63- Regelio Torres, Hetor, 2000, *Review of Developing Country Interests in Trade and the Environment,* In OECD, Assessing the Environmental Effects of Trade Liberalization Agreements: Methodologies, OECD.

64- Schoenbaum, Thomas J., 1992, Free international trade and protection of the environment: Irreconcilable conflict? *American Journal of International Law,* Vol. 86, No. 4, October.

65- **Shrybman, Steven 1997, *An environment Guide to the WTQ, Canadian Alliance on Trade and Environment* Sierra Club Canada, May. Available Online: *www.sierraclub.co*.**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

66- **Sierra Club Center for Environmental Innovation A critique of the GATT secretariat 1992 Report - *Trade and the Environment,* Washington DC, April.**

67- **Smith, Michael B., 193, GATT, trade and the environment, *Environmental Law*, 23, No. 2. Apri1.**

68- **Thomas, J. Christopher 1992, The future: The impact of environmental regulation. on trade, Canada- United States Law Journal, No. l.**

69- **Umana, Alvaro, 1992, Trade and Environment: Some North- South considerations. *Cornell International Law Journal*, Vol. 27: No. 3.**

70- **Von Moltke, Konrad, 1998, Reassessing like products, Paper Presented at Chatham House Conference, *Trade Investment and the Environment,* 29 and 30 October. Available Online: *www.iissd.ca*.**

71- **Von Molike, Konrad, 2001, Whither MEAs? *The Role of International Environmental Management in the Trade and Environment Agenda*, International Institute for Sustainable Development, Canada, July.**

72- **Wondel, Aloxandra, 2001, *Stop the GATS Attack on People and the Environment*!. Friends of tbe Earth, Europe, Available Online: *www.foeurope.org***

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

73- **Waskow, David, 2005, *A Disservice to the Earth: The Environmental Impact of the General Agreement on Trade in Services (GATS)*. Friends of the Earth, Available Online: *www.foe.org*.**

74- **Whalley, John, 1990, The interface between environmental and trade policies, *Economic Journal*, Vol. 101, No. 405, March.**

75- **White, K., 1995, What GATT begot: Environment *versus* trade, *Environment Health Perspectives*, Vol. 103, No. 3.**

76- **World Bank. 1992, *Environment - A New Challenge to GATT*, World Bank Policy Research Working Paper, WPS 980 Washington DC, World Bank. *WTO Agreement on Technical Barriers to Trade*, Available Online: www.wto.org.**

77- **Wyden, Ron, 1992, Using trade agreements to protect the environment, *Journal of Environmental Law and Litigation*, No. 7.**

78- **Zaelke, Durwood; Robert F. Housman and Paul Orbuch, 1993 , *Trade and the Environment: Law, Economics and Policy*, Washington DC, Island Press.**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com